

Distr.: General
26 November 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تافروف (بلغاريا)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي

بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد

المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-52738X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان
و حمايتها (تابع) (A/68/36)، (A/68/487)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك التهج البديلة
لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات
الأساسية (A/67/931، A/68/56، A/68/176، A/68/177،
A/68/185، A/68/207، A/68/208، A/68/209، A/68/210،
A/68/210/Add.1، A/68/224، A/68/225، A/68/221،
A/68/256، A/68/261، A/68/262، A/68/268، A/68/277،
A/68/279، A/68/283، A/68/284، A/68/285، A/68/287،
A/68/288، A/68/289، A/68/290، A/68/292، A/68/293،
A/68/294، A/68/296، A/68/297، A/68/298، A/68/299،
A/68/301، A/68/304، A/68/323، A/68/345، A/68/362،
A/68/382، A/68/382/Corr.1، A/68/389، A/68/390 و
A/68/496)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة
من المقررين والممثلين الخاصين (A/68/276)،
A/68/319، A/68/331، A/68/376، A/68/397،
A/68/377، A/68/392، A/68/503 و A/C.3/68/3)

١ - السيدة بيلاي (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق
الإنسان): عرضت تقريرها السنوي (A/68/36) وقالت إن
المفوضية تتلقى أعداداً متزايدة من طلبات المساعدة. ومنذ
تقديم التقرير، أضافت المفوضية ثلاثة نقاط حضور ميداني،
ومكتباً إقليمياً لشمال أفريقيا، واثنين من مستشاري حقوق
الإنسان. كما قامت، هي والأمين العام المساعد لشؤون
حقوق الإنسان، بعدة بعثات، شملت فيما شملته بلداناً
يسودها النزاع. وأشارت إلى حالات النزاع الناشئة، فقالت
إن احترام حقوق الإنسان فيها ينبغي أن يكون في صميم
استجابة الأمم المتحدة منذ المراحل المبكرة. كما أن عناصر

حقوق الإنسان في بعثات السلام تتطلب الدعم بنشر سريع
وقوي. وأعربت عن امتنانها لإدارة عمليات حفظ السلام
وإدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني للمساعدة
المستمرة التي تقدمها هذه الإدارات.

٢ - وأوضحت أن المفوضية تواصل تقديم الدعم لمجلس
حقوق الإنسان وآلياته، بما في ذلك لجان التحقيق في
الجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية. وفي الحالة الأخيرة، حثت السلطات على التعاون
مع لجنة التحقيق، بما في ذلك من خلال السماح بالوصول
المباشر. وأضافت إن لجان تقصي الحقائق التي توفدها
المفوضية وتقارير هذه اللجان تنشط مناقشات المجلس حول
الحالات القائمة في البلدان المختلفة، ومنها مالي وجمهورية
أفريقيا الوسطى وأحدثها الصومال.

٣ - وقالت إن عدد الإجراءات الخاصة بلغ
٥١، مما يعتبر رقماً قياسياً، ومع ذلك فإن المفوضية ستعين
٢٥ من المكلفين بولايات جديدة، ودعت مجدداً الدول
الأعضاء إلى إتاحة إمكانية الوصول لهم دون عائق. ونظراً
للنمط المقلق لعمليات الانتقام من المدافعين عن حقوق
الإنسان الذين يتعاونون مع منظومة الأمم المتحدة، فإنها
ترحب بقرار مجلس حقوق الإنسان حول هذا الموضوع،
وهو قرار يبعث برسالة قوية تقول بعدم التسامح مع هذا
السلوك. وتواصل المفوضية تقديم الدعم والمتابعة لعملية
الاستعراض الدوري الشامل التي شملت ٤١ دولة خلال عام
٢٠١٣. وأشارت إلى عبء العمل المتزايد باستمرار لدى
منظومة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات التابعة للأمم
المتحدة فأثنت على ميسري العملية الحكومية الدولية لتعزيز
تلك المنظومة والذين أقام عملهم أساساً قوياً لحل شامل
ومستدام. وبينت أن المفوضية تساهم في وضع تقدير التكلفة
التفصيلي الذي طلبته الجمعية العامة بقرارها ٢/٦٨.

الهوية الجنسية والخنائى باعتباره ظاهرة معقدة من ظواهر حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أضافت إن التحضيرات النهائية جارية للمشاركة الإقليمية المتعلقة بالعدالة الانتقالية في أفريقيا والتي ستعقد في كامبالا في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، فإن الحصانات الممنوحة لبعض كبار المسؤولين الحكوميين ينبغي ألا تمنع مقاضاتهم وخاصة على المستوى الدولي.

٦ - وفيما يتعلق بموضوع المهاجرين، أعربت عن الغضب والحزن للمأساة التي وقعت مؤخراً مقابل ساحل لامبيدوسا. وينبغي على جميع الحكومات أن تأخذ بالنهج الحميد المتمثل في التعزية بالراحلين والعمل على منع حدوث مآسٍ مماثلة في المستقبل، بدلاً من استنباط طرق جديدة للاستبعاد. وينبغي على الدول أن تتحمس لمنع الاعتداء البدني على اللاجئين والمهاجرين، والتمييز ضدهم عندما يكونون على أرضها، بنفس قوة شكواها عندما يتعرض مواطنوها لسوء المعاملة في الخارج. وعلى ضوء استمرار بعض الدول في معارضة الاعتراف بحقوق المهاجرين، فإن مما يدعو للتشجيع أن الوثيقة الختامية التي تم التوصل إليها عن طريق التفاوض في الحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية، تدعو إلى جدول أعمال دولي للهجرة يحترم حقوق الإنسان.

٧ - واختتمت كلمتها بالإعراب عن الفخر بمنجزات المفوضية خلال عشرين عاماً من الولايات والبعثات والشراكات المتزايدة باستمرار. على أن الطلبات المتنامية على الدوام لا تجد ما يوائمها من الموارد. وعلى الدول الأعضاء أن تنظر في زيادة دعمها المالي العام وأن تضمن وجود تمويل كاف للولايات الجديدة.

٨ - السيدة لي شياوماي (الصين): هنأت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالذكرى العشرين لتأسيسها

٤ - واستطردت قائلة إن من دواعي التشجيع أن نشهد موجة الدعم الكبرى لإدماج حقوق الإنسان إدماجاً كاملاً في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهو ما تبينه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، وتقرير فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، وتقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى والمعني بجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً للأشخاص ذوي الإعاقة. وفيما يتعلق بجهود مكافحة العنصرية، قالت إن المفوضية أطلقت في شهر أيلول/سبتمبر على الانترنت قاعدة بيانات للمشورة والسوابق والمعارف القانونية، وهي تعمل مع الإتحاد الدولي لكرة القدم واتحاد الرابطة الأوروبية لكرة القدم. وفيما يتعلق بإلغاء عقوبة الإعدام، أعربت عن ترحيبها بمصادقة كل من بوليفيا وغينيا - بيساو ولاتفيا على البروتوكول الاختياري الثاني، للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ودعت إلى إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥ - وانتقلت إلى موضوع حقوق المرأة، فأشارت إلى تبادل الرسائل التي وقعتها المفوضية وهيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو تبادل يلزم المنظمتين بالموائمة بين رسالتهما. وأضافت إن التصدي للعنف الجنسي والجنساني سيحظى بالأولوية لدى المفوضية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، إذ ستواصل المفوضية الترويج لنهج يستند كلياً إلى القواعد والمبادئ التي تمت المصادقة عليها؛ والنظر في التمييز الجنساني ككل؛ والنظر في التمييز ضد السحاقيات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي ومغايري

المفوضية عدداً من التحديات في جهودها القيمة التي تبذلها لتوفير بناء القدرات والمساعدة التقنية، ويتمثل أكبر هذه التحديات في الاعتماد على المساهمات الطوعية. إضافة لذلك، فإن الافتقار إلى الشفافية يصعب تقدير فعالية تلك الجهود. ومن المفيد أن تلقي تقارير المفوضية السامية الضوء بصورة أوضح على تدابير الكفاءة وبناب القدرات والمساعدة التقنية.

١١ - وأوضح أن الاستعراض الدوري الشامل يبقى آلية صالحة لتعزيز الحوار البناء بين الدول. على أن ما يثير بالغ القلق لدى المجموعة هو الترويج لحقوق جديدة ولفئات جديدة لا تعرفها المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ولا تحظى بالقبول العام، ولذا فإن المجموعة تحث على الاحترام الكامل للسيادة الوطنية والقيم الثقافية الوطنية والخيارات الديمقراطية لجميع الدول. وهي تشجب تزايد العنف العنصري، بما في ذلك العنف الموجه ضد المهاجرين. وعلى ضوء المأساة المخزية التي طرأت قبالة ساحل لامبيدوسا، فإن المجموعة تحث الحكومات على اتخاذ التدابير لضمان الهجرة الآمنة القانونية وعلى الامتناع عن طرائق جديدة للاستبعاد. وانتقل في نهاية كلمته إلى موضوع المشاورة الإقليمية المقبلة حول العدالة الانتقالية في إفريقيا، فشجع، باسم المجموعة، المشاركين على إيلاء الاهتمام الواجب للمصالحة، نظراً لقيمتها بالنسبة لتحقيق الشفاء وللاستقرار الوطني والإقليمي ونظراً لما للسيادة الوطنية من أهمية.

١٢ - السيد وايسليدير (كوستا ريكا): قال إنه سيرحب بالاستماع إلى تعليقات المفوضية السامية على مسألة إدراج التركيز على حقوق الإنسان في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عما إذا كان من شأن تقديم دعوات مفتوحة دائمة للإجراءات المواضيعية الخاصة أن يساعد على تحسين التعاون. فإذا كان الأمر

وأعربت عن تأييد بلادها لتنفيذ المفوضية لولايتها بصورة منصفة وموضوعية. وينبغي على المفوضية أن تواصل احترام سبل التطور التي تختارها الشعوب المختلفة، وأن تعزز التواصل مع الحكومات، وأن تمضي في الترويج للحوار البناء حول التعاون وحقوق الإنسان. وتشيد الصين المستمر باهتمام المفوضية المستمر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالحق في التنمية، على الرغم من التحديات الكثيرة التي تفرزها الأزمات الاقتصادية والغذائية والمناخية. كما ترحب الصين بالتدابير المتخذة لتحسين الشفافية المالية. وينبغي على المفوضية أن تعيش ضمن إمكانياتها، الأمر الذي يعني تحقيق أقصى فائدة ممكنة من الموارد المحدودة، وذلك بتقديم المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات بناء على طلب وموافقة البلدان المعنية. وأعلنت التزام الصين بتعزيز التواصل والتعاون مع المفوضية وستقوم بزيادة مساهمتها زيادة كبيرة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٩ - السيد أليمو (إثيوبيا): تكلم باسم المجموعة الإفريقية، فأعرب عن القلق إزاء تدهور أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. وأكد تقدير المجموعة لجهود المفوضية السامية المتواصلة لتعزيز تلك الحقوق، بأمور منها مثلاً دورها الرائد في الدعوة لتنفيذ المبادئ الموجهة للأعمال وحقوق الإنسان. وقال إن على البلدان المتقدمة أن تفعل المزيد للوفاء بالتزاماتها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، وهي حقوق يجب أن تحظى بالأولوية العليا في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠ - وفيما يتعلق بالعملية الحكومية الدولية الخاصة بتعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في مجال حقوق الإنسان، أشار إلى أن المجموعة الإفريقية تشدد على الدوام على أهمية وضع تقدير تفصيلي لتكاليف بناء القدرات، وهي بالتالي تدعم قرار الجمعية العامة تأجيل إنجاز العملية. وتواجه

والمساواة، والتي ساعدت حكومتها على اتخاذ الخطوات الأولى نحو القضاء على التمييز على أساس الهوية الجنسية أو التوجه الجنسي. وأكد للمفوضة السامية، باسم فريقه التفاوضي، أن المفاوضات سيتمكنون من الوفاء بالموعد النهائي المحدد في شباط/فبراير لاستكمال وثيقة توافق الآراء التي من شأنها أن تعزز نظام معاهدات حقوق الإنسان، مع مراعاة تقدير التكاليف الذي ستقدمه هي قريباً.

١٦ - السيد جيفلوف (الاتحاد الروسي): قال إن على المفوضية أن تزيد تركيزها على بناء القدرات، لا في البلدان النامية وحدها بل في البلدان المتقدمة أيضاً حيث تثير مسائل حقوق الإنسان القلق. وعلى الرغم من التقدم المحرز فإنه لا يزال يتعين فعل الكثير للتغلب على انعدام التوازن الجغرافي في ملاك موظفي المفوضية، وخصوصاً في المناصب القيادية. إضافة لذلك، فإن المفوضية تستمر في تنفيذ قرارات الجمعية العامة بصورة ينقصها الاتساق، الأمر الذي أدى إلى نوع من تجميد تنفيذ توصيات الجمعية لهيئات معاهدات حقوق الإنسان إلى أن تكتمل العملية الحكومية الدولية لتعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وتعطي المفوضة السامية اهتماماً غير متناسب لمسألة التوجه الجنسي، في وقت توجد فيه مشاكل أكثر خطورة تتعلق بحقوق الإنسان ينبغي أن تعالج. وفضلاً عن ذلك، فإن اتباع التوصيات الواردة في كتيب المفوضية عن ولادة الإنسان حراً متساوياً يؤدي إلى انتهاك حقوق الطفل. وفيما يتعلق بمفاوضات تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، فإن حكومتها تشعر بالقلق حول الأسلوب المتبع في فرض التوصيات الواردة في تقرير المفوضة السامية (A/66/860) على مختلف المشاركين في المنظومة. وينبغي الامتثال لتقسيم العمل الذي وضعته وثائق تأسيس المنظمة.

١٧ - وتابع قائلاً إن أنشطة الخطة الاستراتيجية للمفوضية ينبغي أن تستند إلى البرنامج ٢٠ من الخطة البرنامجية لفترة

كذلك فإنه يودّ معرفة ما هي أنواع الالتزامات التي يتعين أن تتضمنها تلك الدعوات.

١٣ - السيدة رشيد (المراقبة عن فلسطين): سألت عما إذا كانت إسرائيل قد أكدت أنها سترسل وفداً للمشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل بتاريخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وإذا لم تكن قد فعلت ذلك فإنه ينبغي عدم السماح بأن يشكل رفضها المشاركة في عملية الاستعراض سابقة. وتساءلت عما يمكن اتخاذه من خطوات في حال عدم تعاون إسرائيل وعما يمكن فعله لضمان رد الفعل الملائم من جانب مجلس حقوق الإنسان.

١٤ - السيدة تشامبا (الاتحاد الأوروبي): قالت إن من الأهمية القصوى أن يعمل المجتمع الدولي على الحفاظ على حيده وموضوعية عمل المفوضة السامية وعلى عدم الانتقائية فيه. ورحبت بشفافية المشاورات المسهبة عن الاستراتيجيات المواضيعية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وبقرار إدراج أولوية مواضيعية جديدة تتعلق بتوسيع المجال الديمقراطي. وسألت عما يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمه من مساعدة إضافية لضمان التعاون مع الإجراءات الخاصة، وعن التحديات الأساسية التي تواجهها المفوضية وعما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله للمساعدة على مواجهة تلك التحديات. كما طلبت معلومات عن حالة مناقشات إنشاء مكتب قطري بولاية كاملة في ميانمار/بورما.

١٥ - السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور): شكر المفوضة السامية لمساهماتها في تحديد ثغرات الحماية والتنفيذ في صكوك حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمسنين، وهي مساهمات ساعدت كثيراً في مناقشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية والمعني بالشيخوخة ودفعت بمجلس حقوق الإنسان إلى اتخاذ قراره مؤخراً بتعيين خبير مستقل يعنى بحقوق المسنين. وأشاد بحملة المفوضية من أجل الحرية

وقالت إن المكسيك، بفضل ما تقدمه المفوضية من عمل قيم في مجال بناء القدرات، حققت تقدماً كبيراً في الترويج لحقوق الإنسان على مستوى السياسات والمستويات التشريعية والقضائية، وفي توفير التدريب الخاص بحقوق الإنسان للموظفين الحكوميين، وفي خلق ثقافة حقوق الإنسان. وأعربت عن اهتمام وفدها بالاستماع إلى آراء المفوضة السامية عما يمكن فعله لضمان إدراج موضوع الهجرة والتنمية في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٩ - **السيدة مورش سميت** (النرويج): قالت إن حماية حقوق الإنسان هي إحدى الركائز الثلاث التي يقوم عليها عمل الأمم المتحدة، ومع ذلك فإن نسبة ما يخصص لأنشطة حقوق الإنسان في الميزانية العادية لا تتجاوز ٣ في المائة. وينبغي عدم السماح للتخفيضات العامة في الميزانية بأن تقوض قدرة المفوضية على تلبية الطلبات على ما لديها من دراية، وينبغي أن توفر الميزانية العادية التمويل لجميع الأنشطة التي صدرت بها ولايات للمفوضية ولجلس حقوق الإنسان وغير ذلك من هيئات حقوق الإنسان. وأعربت عن اهتمام وفدها بسماع آراء المفوضة السامية عما إذا كانت الميزانية العادية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ستكفي للاستجابة لطلبات الدول والإجراءات الخاصة ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمجتمع المدني وغير ذلك من أصحاب المصلحة.

٢٠ - **السيدة ميكوليسكو** (رومانيا): قالت إن الميزانية العادية للمفوضية ينبغي أن تتناسب مع أهمية العمل الذي تقوم به وينبغي تكميلها مساهمات طوعية غير مخصصة. وأعربت عن ترحيب حكومتها بالمناقشات الجارية مع كل من مصر وميانمار حول المكتبين القطريين. وكما يدرك الرومانيون، فإن الترابط بين حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون يعتبر مسألة تتصف بالأولوية لدى البلدان التي تمر بتحويلات اقتصادية وسياسية، وسألت عما يمكن

السنتين وإلى أولوياته (A/67/6/Rev.1). غير أن مشروع الاستراتيجيات المواضيعية يشوبه انعدام التوازن، حيث أن أربعاً من الأولويات الاستراتيجية الست تتصل حصراً بالحقوق المدنية والسياسية. وبدلاً من الترويج للحوار الحقيقي مع المنظمات غير الحكومية، تعمل استراتيجية توسيع مجال المجتمع المدني على تقليص دور الدول في الهيئات الدولية. ونبه إلى أن إقامة نظام دولي للرصد ومؤشرات خاصة في البلدان والأقاليم ستؤدي إلى مواجهة، كما أنها ستشكل تكراراً لعمل مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة. ولئن كان تثبيط قمع حقوق الإنسان يعتبر هدفاً يستحق الثناء، فإن برامج المفوضية تشكل تدخلاً مباشراً في شؤون الدول، وينبغي عدم إعطاء مجلس حقوق الإنسان أية سلطات إضافية. وانتقل إلى فكرة استحداث آلية تمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي، فقال إن من الأساسي أن يُنظر في الأسباب الجذرية وأن يُؤخذ بنهج شديد الحذر إزاء النزاعات الإقليمية والنزاعات الطويلة الأجل والصلاات بالمجموعات المسلحة غير التابعة للدول، وذلك لتفادي تصعيد التوترات والعنف. واحتتم مؤكداً أن مشروع الخطة يفشل في معالجة الأشكال الجديدة من العنصرية من قبيل النازية الجديدة والتزعة الوطنية العدوانية. كما يفتقر مشروع الخطة إلى استراتيجيات لتشجيع التسامح الديني والحوار بين الحضارات؛ والترويج لحقوق الإنسان من خلال الرياضة والمثل العليا الأولمبية؛ ومنع الإلغاء التعسفي للجنسية؛ وضمان سلامة النظم القضائية.

١٨ - **السيدة مورغان** (المكسيك): دعت إلى العمل على ضمان المساواة في الحقوق والفرص، والحد من الفقر، والترويج لثقافة حقوق الإنسان. وأكدت على الأهمية الحيوية لتمويل المفوضية بصورة كافية ومواصلة إدماج منظورات حقوق الإنسان في عمل الأمم المتحدة الإنساني والإنمائي.

الحكومة بمشروع نص بديل لا يسمح بالتعاون التقني إلا بناء على طلب من ميانمار. وقد أجمعت باقتراح عقد اتفاق بلد مضيف وفقاً للنموذج اليمني. وأعربت عن استمرارها في التفاؤل في هذا الموضوع. وخلال هذه الفترة، قام المكتب القطري في بانكوك بعدد من بعثات المتابعة.

٢٤ - وأشارت إلى الاستعراض الدوري الشامل المتعلق بإسرائيل، فقالت إن مجلس حقوق الإنسان توصل إلى قرار يتوافق الآراء يقضي بالبدء الاستعراض في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، بغض النظر عن وجود وفد إسرائيلي أو عدم وجوده، وذلك حفاظاً على مبدأ الشمول. على أنها لا تزال تأمل في نجاح الجهود المبذولة لإقناع إسرائيل بالمشاركة.

٢٥ - وأوضحت أن المفوضية قطعت شوطاً كبيراً في تحسين التوزيع الجغرافي لموظفيها، وهو ما تبينه الإحصاءات الواردة في تقريرها السنوي. كما أنها لا تزال تعمل على تلبية طلبات المساعدة المتزايدة بتحسين كفاءتها وفعاليتها، بما في ذلك من خلال القيام باستعراض وظيفي يمكنها من ترشيح نطاق وتوزيع وظائفها الداخلية. ويمكن للدول أن تساعد المفوضية بالتصويت على زيادة تمويلها من الميزانية العادية ومضاعفة مساهماتها الطوعية، والتي ستمكن من التنبؤ بالموارد بشكل أفضل وستحسن إدارة التخطيط والتنفيذ. كما يمكن للحكومات أن تنوع أشكال التمويل وأن تنظر في مغلفات المساعدة الإنسانية والإنمائية. وأخيراً ينبغي أن تتوخى الدول الحكمة وأن تأخذ تفكيراً بصورة استراتيجية عند إنشاء ولايات جديدة دون توفير التمويل الإضافي لها، لأن الموارد، في هذه الحالة، ستحول من الأنشطة الأخرى المخطط لها.

٢٦ - وتحديث عن الهجرة العالمية، فقالت إن حجم السكان المهاجرين في العالم، إذا نظرنا إليهم كبلد من البلدان، يجعلهم خامس أكبر بلد في العالم. ومع ذلك فإن

للمجتمع الدولي أن يفعله لضمان إدراج مسألة هذا الترابط في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢١ - السيدة بيلالي (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت إنها تستمع باهتمام كل عام لجميع التعليقات والآراء المعرب عنها في هذه اللجنة. وأضافت إن المهمة الملقة على عاتقها هي حماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص بغض النظر عن الأولويات المواضيعية أو السياسات أو المصالح الوطنية. وهي تسلم بالحاجة الماسة إلى المساعدة التقنية، بما في ذلك بناء القدرات. وتتلقى المفوضية عدداً يتزايد باستمرار من طلبات المساعدة، وخصوصاً فيما يتعلق بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل ومتابعته، وهي تستجيب بأفضل ما يمكنها، نظراً للموارد المحدودة. وأوضحت أن مكتبها لا يُحتمل أن يتمكن، ضمن حدود الميزانية العادية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ من الاستجابة لجميع طلبات العمل أو الدعم. فزيادة الموارد تمكن من القيام بأكثر من ذلك بكثير.

٢٢ - وتحولت إلى مسألة كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يعزز التعاون مع الإجراءات الخاصة، فقالت إن توجيه الدعوات المفتوحة الدائمة لها فائدتها فعلاً، شريطة أن يتم الوفاء بما ضمن الوقت المطلوب لها. وقد دأبت على حث الدول التي ترغب في أن تنتخب لعضوية مجلس حقوق الإنسان على التعهد بالتعاون مع آليات حقوق الإنسان، وينبغي أن تشجع الجمعية العامة المجلس على متابعة هذه التعهدات دورياً. كما ينبغي عليها أن تواصل ممارستها المعتادة المتمثلة في حث الدول الأعضاء على السماح بالوصول إلى المكلفين بولايات قطرية محددة.

٢٣ - وفيما يتعلق بإنشاء مكتب قطري في ميانمار، قالت إن المفوضية قدمت مذكرة تفاهم حول فتح المكتب بولاية كاملة تتعلق ببناء القدرات والمساعدة التقنية. وقد ردت

بالتزامها المنبثقة عن معاهدات حقوق الإنسان قائمة إن التقدير الشامل لتكاليف مبادرات بناء القدرات سيكون شديد الفائدة في هذا السياق. وأوضحت أم تمويل المفوضية من الميزانية العادية غير كاف بصورة مزرية، كما أن اعتمادها على المساهمات الطوعية يمسّ باستقلاليتها. ولا بدّ من توفير التمويل الكافي في الميزانية العادية، وخصوصاً على ضوء الدور الشديد الأهمية لحقوق الإنسان في التنمية وفي اللام والأمن الدوليين. واختتمت داعية إلى توفير التمويل الكافي لجميع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات من الميزانية العادية.

٢٩ - السيدة دالي (تونس): قالت إنه يتعين تزويد المفوضية بالأموال الكافية لاضطلاعها بالولايات المكلفة بها. وكما بينت الثورة التونسية، فإن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق بالنمو الاقتصادي وحده؛ إذ أن من الضروري معالجة الاستبعاد الاجتماعي والتمييز والحقوق السياسية والمدنية الأساسية. وأعلنت أن حكومتها باقية على التزامها بالحوار البناء مع المفوضية والشركاء الآخرين حول الطرق التي من شأنها جعل حقوق الإنسان مكوناً أساسياً من مكونات عملية التنمية.

٣٠ - السيدة ووكو (المملكة المتحدة): دعت حكومة بورما إلى تنفيذ التزامها بإنشاء مكتب قطري. وطلبت من المفوضة السامية أن تتحدث بالتفصيل عما يمكن لوجود مكتب داخل البلاد أن يفعل لتحسين حالة حقوق الإنسان، مما لا يمكن للتدابير الأخرى أن تفعله.

٣١ - وأعربت عن ترحيب حكومتها بالدعم الذي تقدمه المفوضة السامية للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وبنداءاتها القوية لإنهاء العنف هناك. كما ترحب حكومتها بزيارة المفوضة السامية لسري لانكا والبيان المعروض على مجلس حقوق الإنسان

اللاجئين مغيبون تماماً عن نظريات التنمية وممارساتها. وهناك نسبة هامة منهم تعيش وتعمل في ظروف عدم المساواة، والظلم، والتمييز، والتهميش. ويبغي إدراج المهاجرين بصورة محددة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع تحديد أهداف تخصهم في مجالات الصحة والتعليم والعمل اللائق، بما في ذلك تحديد هدف لحظر التمييز على أساس الوضع القانوني. فجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بأكمله، ينبغي أن يبنى على معايير ومبادئ حقوق الإنسان، ولهذه الغاية فإن من الضروري وضع إطار جديد متوازن يعالج كلاً من مسألتي التحرر من الخوف والتحرر من العوز دون تمييز. وأشارت إلى أن المفوضية تشارك بنشاط في عملية جدول الأعمال من خلال البحث والتوعية والمشاورات.

٢٧ - واختتمت كلمتها مؤكدة أن المفوضية لا تتخترع حقوقاً جديدة. فهي تلتزم بصرامة بالحقوق المتفق عليها دولياً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الخاصة بحقوق الإنسان. فهذه الحقوق تنطبق على الجميع، وليس على الجميع ما عدا السحاقيات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي ومغايري الهوية الجنسية. فالحق في الحماية حق عالمي يقضي بعدم حواز التمييز ضد أي إنسان أو تعريضه للعنف.

٢٨ - السيدة ماكنوتش (سورينام): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن الجماعة تقدر كل التقدير عمل المفوضية، وعلى وجه الخصوص تعاونها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشراكتها مع المنظمات الخارجية في مكافحة العنصرية، ومساهماتها في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتقدير التفصيلي الشامل لتكاليف أنشطة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الذي ستقدمه قريباً جداً في سياق مفاوضات تعزيز نظام تلك الهيئات. وذكرت بأن بناء القدرات يعتبر أمراً أساسياً بالنسبة للدول الصغيرة، من قبيل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، لتمكينها من الوفاء

والذي يحدد المجالات الإشكالية ويعرض المساعدة فيها. وتشجع حكومتها المفوضة السامية على الحفاظ على دورها القيادي في مفاوضات تعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

٣٢ - ويدعو وفدها المفوضة السامية، التي تتكلم أمام اللجنة للمرة الأخيرة، إلى إبداء رأيها حول الواجهة التي ستأخذ بها المفوضية في المستقبل.

٣٣ - السيدة أبو بكر (ليبيا): أعربت عن شكر حكومتها للمفوضة السامية لما تقدمه إلى ليبيا من مشورة قانونية ومساعدة على بناء القدرات، سواء مباشرة أو بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى ليبيا. وأشارت إلى أن حكومتها اتخذت الخطوات لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء لجنة لحقوق الإنسان وكذلك إصدار قانون للعدالة الانتقالية في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وهي تعمل على إطلاق خطة عمل وطنية جديدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأضافت إن وفدها يود أن يعرف ما إذا كانت المفوضة السامية قد حددت موعداً لزيارتها.

٣٤ - السيدة إيليتش (صربيا): شكرت المفوضة السامية على زيارتها لصربيا في شهر حزيران/يونيه. وتتفق حكومة صربيا مع تقدير المفوضة السامية الذي يقول بوجوب توجيه مزيد من الاهتمام لمسائل حقوق الإنسان في الحوار بين بلغراد وبريستينا. كما تشارك المفوضة السامية في قلقها حول الجوانب المختلفة لحالة حقوق الإنسان في كوسوفو - ميتوهيجا. وأضافت إن المفوضة السامية، في التقرير عن زيارتها، ذكرت الحاجة إلى اكتساب ثقة الضحايا والشهود في القضايا الذائعة الصيت، ويود الوفد الصربي أن يعرف كيف يمكن تحقيق ذلك، ولاسيما في سياق التحقيقات في انتهاكات الاتجار بالأعضاء البشرية.

٣٥ - السيد غريبر (سويسرا): أعرب عن تقديره للأسلوب الشفاف الذي اتبع في وضع الاستراتيجيات الجديدة ورحب خصيصاً بالأولوية الممنوحة للإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع والعنف وانعدام الأمن، مما يتفق مع توصيات تقرير فريق الاستعراض الداخلي لعمل الأمم المتحدة في سري لانكا، ويساعد على منع تفاقم حالات الأزمات. ونبه إلى أهمية الاستفادة الكاملة من عمل المفوضة السامية ومجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة.

٣٦ - وأعرب عن قلق حكومته، هي أيضاً، من أن المفوضية لن تتمكن من أداء ولاياتها دون توفير مساهمات طوعية إضافية، وحث الدول الأعضاء على العمل على تعزيز أنشطة حقوق الإنسان من خلال الميزانية العادية. وفيما يتعلق بتحديات الهجرة، قال إن الحل المستدام يتطلب نهجاً منسقاً يستند إلى حقوق الإنسان. وطلب معلومات عن أي خطط لدى المفوضية لمبادرات جديدة في مجال حقوق المهاجرين.

٣٧ - السيد غالفيز (شيلي): أعرب عن تقدير حكومته لجهود المفوضية في الترويج لطرائق عمل تتسم بمزيد من التنسيق والانسجام فيما بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وإدماج منظور حقوق الإنسان على جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة. ومن الواضح أن المفوضية، نظراً لما تقوم به من أنشطة متعددة، تحتاج إلى ميزانية كبيرة. ومن المؤسف أن من الضروري الإبقاء على تخفيضات الميزانية العادية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مع أن هذه التخفيضات أدت إلى زيادة الاعتماد على المساهمات الطوعية. واحتتم مشدداً على أن أحد الخيارات لتعزيز الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها يتمثل في تشجيع التعاون والمساعدة بين البلدان من خلال خطط لها أبعاد قطرية وإقليمية.

٤١ - السيد رحمان (بنغلاديش): قال إن الاستعراض الدوري الشامل يتمتع بإمكانية تغيير ثقافة حقوق الإنسان؛ ولذا ينبغي دعمه وتوفير الموارد الكافية له. وقال إن من غير المقبول التهجم على التزاهة الشخصية للمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة، غير أن هذا التهجم يمكن في حالات كثيرة تجنبه إذا بقي المكلفون هؤلاء ضمن حدود اختصاصاتهم. وأكد أن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات تحتاج إلى إصلاح، وأعلن استعداد حكومته للمساهمة في التوصل مبكراً إلى ختام المناقشات.

٤٢ - وأكد أن الأهداف الإنمائية للألفية هي أهداف في مجال حقوق الإنسان مع أن البعض يقول بغير ذلك. كما أن حقوق الإنسان محورية في الموضوعات التي تناقش لأغراض جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فالحق في التنمية، بمعنى من المعاني، يشمل جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية. ويحث وفده المفوضة السامية على إبراز الأهمية المركزية للحق في التنمية في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويدعوها إلى التحدث بعض الشيء عن هذا الموضوع.

٤٣ - السيدة لو فراير دو هيلين (فرنسا): قالت إن المفوضة السامية عاجلت، خلال فترتها، موضوعات حساسة ولم تعف عن أحد، وهو ما يمكن لفرنسا أن تشهد عليه. وأعربت عن تقدير وفدها للجهود الصامدة التي بذلتها المفوضة السامية لمكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك دعواتها المتكررة لإحالة الحالة في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومما يثير الدهشة فعلاً أن لجنة التحقيق لم تدع إلى ذلك. وكما أكدت المفوضة السامية مراراً، فإن حقوق الإنسان ينبغي أن تكون في صميم إدارة النزاعات. وليس بمقدور مجلس الأمن أن ينظر بعين اللامبالاة للفظائع الجماعية. وفيما يتعلق بالإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، يود وفدها أن يعرف كيف يمكن إدراج حقوق

٣٨ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): قالت إن المفوضة السامية، سواء في بيانها أو في تقريرها، تجاهلت الحالة الإنسانية في الجولان السوري المحتل، لا لسبب على ما يبدو إلا لأن الدولة القائمة بالاحتلال هي إسرائيل. وتساءلت عما إذا كان اهتمام المفوضة السامية والدول الأعضاء سيكون على هذه الضالة لو أن بلداً آخر غير إسرائيل هو الذي يقاطع المفاوضات ومجلس حقوق الإنسان. وسألت عن الخطوات التي اتخذتها المفوضية لمنع التحريض على الجهاد، وهو ما أشعل نار الطائفية والنزاع المسلح في بلدان مسالمة في مختلف أنحاء العالم.

٣٩ - السيد ويناويزر (ليختنشتاين): أعرب عن تقديره بصورة خاصة للمعلومات المحدثّة التي قدمتها المفوضة السامية حول إنشاء مكتب قطري في ميانمار. وشدد على أهمية عالمية آلية الاستعراض الدوري الشامل. وذكر بأن المفوضة السامية وعدد كبيراً من الدول الأعضاء كانت قد دعت إلى إحالة انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وأبدى دهشته لأن لجنة التحقيق التزمت الصمت حول أفضل طرق إنفاذ المساءلة، وطلب إلى المفوضة السامية أن تنبه لجنة التحقيق إلى ذلك. وقال إن نتائج تقرير فريق الاستعراض الداخلي لعمل الأمم المتحدة في سري لانكا ينبغي أن تكون محورية في النقاشات حول إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان. وسأل عما تعتبره المفوضة السامية الدروس الأساسية المستقاة من النزاع في سري لانكا.

٤٠ - السيد لازاريف (بيلاروس): طلب معرفة الخطوات التي تتخذها المفوضة السامية والمفوضية للفت الانتباه إلى التدابير الانفرادية. وطلب، نظراً للمعاناة الناجمة عن تلك التدابير، رأي المفوضة السامية عما إذا كانت تستحسن فكرة إنشاء إجراء خاص عن حقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية.

الإجراءات الخاصة أن يمتثلوا لمدونة قواعد السلوك المتفق عليها، كما يتعين على الولايات القطرية أن تكون داعمة لا عقابية.

٤٦ - السيد مامابولو (جنوب أفريقيا): قال إنه ينبغي أن تخصص الميزانية العادية للمفوضية أية أموال إضافية تحتاج إليها في أنشطتها. وأعلن إدانة وفده إدانة قوية للهجمات المستمرة على التزاهة الشخصية للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وهي هجمات ينبغي أن يعالجها مجلس حقوق الإنسان. ورحب بزيادة مشاركة المفوضية السامية في حماية حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة في بلدان بعينها، كما رحب بزيادة التعاون بين المفوضية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأعرب عن ترحيب وفده لتركيز المفوضية على سيادة القانون والعدالة الجنائية، وكذلك للعناية التي يوليها للحق في التنمية وإدراجه في الأولويات المواضيعية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. كما بحث وفده جميع الدول على الالتزام بالتنفيذ التام والفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان، ويدعو إلى إحراز تقدم أكبر في وضع المعايير التكميلية لتعزيز وتحديد الصكوك المناهضة للعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب. وقال إن حكومته، وهي باقية على التزامها باستضافة حلقة دراسية إقليمية أفريقية عن حقوق الإنسان والتوجه الجنسي والهوية الجنسية قبل نهاية العام، تقدر كل التقدير تشديد المفوضية السامية على مكافحة التمييز على أساس التوجه الجنسي أو الهوية الجنسية. وأختتم كلمته ببحث الدول الأعضاء على الحفاظ على التركيز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فتتحقق هذه الأهداف يقيم قاعدة متينة لجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٧ - السيد إشراقي جهرومي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن على المفوضية أن تهتم بضمان أن يلي نهجها إزاء بناء القدرات والمساعدة التقنية، وهو نهجه

الإنسان فيه، وما هو الدور الذي يمكن للمفوضية وللجان الوطنية لحقوق الإنسان أن تؤديه في وضع جدول أعمال يستند إلى حقوق الإنسان.

٤٤ - السيد ساركي (نيجيريا): قال، موافقاً على أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية لا يمكن الدفاع عنها، إنه لا بد من معالجة الأبعاد الأجنبية لهذا النزاع. وأعرب عن أمله في أن تساعد بعثة المفوضية السامية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز قدرة الحكومة على مكافحة الإفلات من العقاب، وأن تقدم المفوضية المساعدة اللازمة في جمهورية أفريقيا الوسطى لتثبيت استقرار المؤسسات واستعادة سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. أما في مالي فإن مما له أهمية أساسية أن تقوم المفوضية والمجتمع الدولي بمساعدة الحكومة الجديدة في جهودها لتعزيز مؤسساتها وتنفيذ جدول أعمالها الرباعي النقاط الذي يعالج المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية. وأعرب عن ترحيبه بزيادة المفوضية للمساعدة التقنية التي تقدمها لبلدان إفريقيا، بما فيها بلده هو.

٤٥ - وأعرب عن تقديره الكبير لتزاهة المفوضية السامية وموظفيها ولاستقلالهم وتفانيهم، غير أنه يود أن يرد بصورة بناءة على بضعة نقاط في تقريرها. أولاً، إن حقوق مجموعات معينة أو اتجاهات معينة تتعارض مع قوانين بلاده وعاداتها ومعتقداتها الدينية وينبغي ألا تشكل جزءاً من خطاب الأمم المتحدة في موضوع حقوق الإنسان. ثانياً، إن نيجيريا تحتفظ بعقوبة الإعدام في قوانينها، على أن التشكيك في إعدام أشخاص حكموا بالإعدام في محاكم نيجيرية منشأة بصورة سليمة يعتبر تشكيكاً في النظام القضائي في بلاده. أخيراً، إن مجلس حقوق الإنسان، هو وآلياته، بما فيها الاستعراض الدوري الشامل، يحظى باحترام المجتمع الدولي. غير أن على المجلس أن يتفادى الانتقائية والتسييس وازدواج المعايير؛ وإضافة لذلك يتعين على المكلفين بولايات

الأجانب. وأوضح، فيما يتعلق باللاجئين، أن الحكومات المضيفة مسؤولة من الناحيتين الأخلاقية والقانونية عن حماية حقوقهم وحرّياتهم.

٥١ - وفيما يتعلق بمشاركة المفوضة السامية في المناقشات للتوصل إلى إطار عالمي متوازن يستند إلى حقوق الإنسان في جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥، وهي مشاركة يرحب بها، قال إنه ينبغي التوصية بأن يعتمد الترويج لحقوق الإنسان وحماتها على تعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون على المستويين الوطني والدولي. وأعرب عن تقدير وفده لعمل المفوضة، بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة المعنية، على تمكين المرأة وحماية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. على أنه دعاها عموماً إلى التركيز بصورة أقوى على الترويج لتلك الحقوق؛ وإلى تفادي استخدام حقوق الإنسان للأغراض السياسية؛ وإلى ضمان التعامل مع حقوق الإنسان بصورة غير انتقائية. وقال إن وفده يود معرفة ما الذي تفعله المفوضة في مجال تنفيذ الحكومات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٥٢ - السيد فون هاف (أنغولا): أعرب عن تقدير حكومته لزيارة المفوضة السامية إلى بلاده في شهر نيسان/أبريل، وستقوم الحكومة بمتابعة التوصيات التي تلقتها. وقد أصدرت، كخطوة أولى، دعوتين دائمتين إلى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين والمقرر الخاص المعني بالسكن الكافي. كما أطلقت الحكومة عملية تشاورية لتعزيز عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لاعتمادها وفقاً لمبادئ باريس. وستواصل العمل على توفير مستويات معيشة أفضل للأنغوليين وتمكينهم من الحصول على حقوق الإنسان الأساسية من قبيل الصحة والتعليم والعمل اللائق.

٥٣ - وأعرب عن ترحيب حكومته بإنشاء قاعدة بيانات المؤشر العالمي لحقوق الإنسان؛ وبعتماد التوجيهات التقنية

ذو توجه عملي متزايد، توقعات الدول الأعضاء واحتياجاتها. وعليها أن تقتصر في أنشطتها على حقوق الإنسان المعترف بها دولياً وأن تواصل تقديم الدعم لتحسين الاستعراض الدوري الشامل. وفيما يتعلق بمفاوضات تعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، نبّه إلى أهمية أن تحترم عملية الإصلاح آراء الدول الأعضاء.

٤٨ - وانتقل إلى الحالة في الجمهورية العربية السورية، فقال إن حكومة بلاده تواصل القول بأن الطريقة الوحيدة التي تمكن من إنهاء النزاع ووقف الانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان واستعادة سيادة القانون هي التوصل إلى تسوية تفاوضية تشمل الحوار المفيد بين جميع الأطراف. وفيما يتعلق بالحظر المفروض على بلاده، قال إن فرض العقوبات الاقتصادية لا يتعارض فقط مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة؛ فهو يشكل أيضاً انتهاكاً واضحاً لحقوق بلاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينبغي على المفوضة السامية أن تدين بصورة لا لبس فيها هذه التدابير، واحتتم داعياً المفوضة إلى منح الأولوية لمعالجة حالة الشعب الفلسطيني المفجعة والفظائع التي ترتكب بحقه.

٤٩ - السيد بلحاج (المغرب): قال إن المفوضية بحاجة إلى تمويل مستدام للتمكن من تلبية الطلبات المتزايدة من جانب الحكومات ومجلس حقوق الإنسان وآليات المجلس. وأعلن أن حكومة بلاده ستواصل دعم أنشطة المفوضية من خلال مساهمتها في صندوق التبرعات للمساعدة المالية والتقنية. وقد نظمت الحكومة في عام ٢٠١٢، بالتعاون مع المفوضية، حلقتي عمل عن منع التعذيب في سياق الحالات الانتقالية، وعن حرية التعبير وحظر التحريض على الكراهية القومية والعرقية والدينية.

٥٠ - ودعا إلى وضع حلول دائمة فعالة لضمان أحوال المعيشة اللائقة للمهاجرين وحمائهم من أعمال كراهية

٥٦ - ونبّهت إلى أن التأكيد الانتقائي في تنفيذ حقوق الإنسان يهدد القبول العالمي بمعايير حقوق الإنسان. فالحكم سيكون قاسياً على النظام الدولي لحقوق الإنسان إذا اختار هذا النظام أن يتجاهل حقوق المهاجرين. وينبغي أن تجهض في مهدها الطرائق الجديدة للتمييز ضد المهاجرين. واعتبرت أن مآسي القوارب المتكررة التي يترك فيها المهاجرون للهلاك إنما تشكل جرائم ضد الإنسانية، ودعت إلى محاسبة المسؤولين عنها.

٥٧ - وتحدثت عن دور النظام الدولي للعدالة الجنائية، فقالت إن حكومتها لا تساند الإفلات من العقاب. ومع ذلك، فإنه ينبغي عدم تفسير الصكوك الدولية بصورة تقوض حق الشعب في انتخاب قاداته، أو السير السليم للمؤسسات الدستورية في الدولة، أو السلام والاستقرار على المستوى الوطني والإقليمي. ونظراً للصلة الأساسية بين السلام والأمن والعدالة، فإن القادة الأفريقيين يرون أن من الضروري أن تؤخذ جميع الظروف السائدة في الاعتبار. وتشكل آراء القادة السياسيين في كثير من الأحوال أحد مكونات وضع القانون الدولي، ومن الخطأ، من وجهة النظر القانونية، تجاهلها.

٥٨ - السيدة سوتيكنو (إندونيسيا): شددت على وجوب أن تقدم المفوضية المساعدة ضمن حدود شروط ولاياتها وبناء على طلب من الحكومات المعنية. وعليها أن تروج للتعاون بين الجهات الفاعلة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية بغية تعزيز الإنذار المبكر ومنع النزاعات. ونظراً لكثرة ولايات مجلس حقوق الإنسان، فإنها تشجع المكلفين بولايات على العمل بالتعاون مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة وعلى تجنب الازدواج في عملهم.

٥٩ - السيدة الميدا واتانابي باتريوتا (البرازيل): أعربت عن القلق لأن بعض البلدان لم تقبل بعد بالاستعراض

لتطبيق نهج يستند إلى حقوق الإنسان إزاء تنفيذ سياسات وبرامج خفض الوفيات والأمراض النفاسية التي يمكن الوقاية منها؛ وتوقيع مذكرتي تفاهم مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٤ - السيد فان أوستيروم (هولندا): أرب عن تأييد حكومته لتشديد المفوضة السامية على سيادة القانون والمساواة والمشاركة والوصول إلى سبل الانتصاف، وعموماً على تمكين الناس من المطالبة بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتمتعهم بها. وأوضح أن معالجة هذه المسائل تتطلب إجراءات خاصة وآليات فعالة، مما يقتضي توفير التمويل الكافي. ولهذا بالذات فإن حكومته تسهم بسخاء في دعم المقررين الخاصين ونظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ودعا إلى تعزيز هذا النظام مع ضمان استقلاله وحياده وموضوعيته وعدم الانتقائية فيه، فهذه أمور أساسية لعمل المفوضية. وأعرب عن دعمه لنداء المفوضة السامية لتوفير موارد إضافية في الميزانية العادية لتمكين المفوضية من الوفاء بجميع ولاياتها، وعن اهتمامه بسماع المزيد من آراء المفوضة السامية حول مكان حقوق الإنسان في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٥ - السيدة مواورا (كينيا): شددت على أهمية حقوق الإنسان لرفاه الفرد ولتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وقالت إن حكومتها وضعت مؤخراً إطاراً شاملاً لحقوق الإنسان للاسترشاد به في تنفيذ البرامج والاستراتيجيات والخطط، سواء داخل الحكومة أو خارجها. وأعربت عن تقدير الحكومة للمساعدة التقنية التي تلقتها من مكتب المفوضية في نيروبي وهي تدعم تعزيز جهود المفوضية في مجال بناء القدرات في سياق عملية تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ونظراً للحاجة الماسة إلى المعلومات الخاصة بالتكاليف، أعربت عن الأمل في أن يكون تقدير التكاليف متاحاً عندما تستأنف المشاورات حول العملية.

تكاليف النظام الحالي وتكاليف جميع الأنشطة الجديدة المقترحة. وفيما يتعلق بأهمية وجود مكتب داخل البلد المعني، فإن موظفي المفوضية الوطنيين شركاء يعول عليهم يعملون لضمان استدامة وفعالية الجهود الوطنية. وأخيراً، فيما يتعلق الوجهة التي ترى أن المفوضية ستأخذ بها في المستقبل، قالت إن ما نشهده من استجابة إيجابية وتزايد في الطلبات يدعو إلى التشجيع. فقد وضعت إنجازاتها الأسس لتعميم حقوق الإنسان في أعمال الأمم المتحدة. وأعربت عن الأسف لأن هناك فرصاً كثيرة لم تتمكن المفوضية من اغتنامها نظراً لتناقص الموارد واضطرابها إلى التركيز على المسائل التي يمكنها فيها تحقيق أكبر أثر ممكن. على أن المفوضية، بدعم الدول الأعضاء وبقاعدة تمويل ملائمة، ستواصل العمل على وضع حقوق الإنسان على نفس مستوى الركائز الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٥:١٣.

الدوري الشامل. وفيما يتعلق بالقرارات المختصة ببلدان معينة، ينبغي أن تكون المفاوضات أكثر شفافية. ويشيد وفدها بالعمل التريه الذي قامت به لجنة التحقيق المعنية بالجمهورية العربية السورية. وعلى ضوء الكشف مؤخراً عن انتهاكات للحق الأساسي في الخصوصية، سألت عما يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به للمساعدة على إنفاذ هذا الحق، وعما إذا الافتقار إلى ضمانات للخصوصية على الانترنت يمكن، في رأي المفوضة السامية، أن يمس بحرية التعبير. كما طلبت تعليقات إضافية عما يمكن للدول الأعضاء أن تفعله لمساعدة الآخرين على إدراك أن ضمان حقوق الإنسان الأساسية للمجموعات الضعيفة، بما في ذلك السحاقيات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، لا يمثل تركيزاً على أية مجموعة بعينها.

٦٠ - السيدة بيلاي (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت إن ممثلها في مكتب بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى ليبيا يعمل مع حكومة ليبيا على ترتيب موعد للزيارة ملائم للطرفين. وفيما يتعلق بالتدابير القسرية الانفرادية، فإن المفوضية أعدت في عام ٢٠١٣ تقرير الأمين العام السنوي عن حقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية (A/68/211)، ودراسة مواضيعية عن أثر التدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان (A/HRC/19/33)، وتقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان عن حلقة عمل نُظمت حول هذا الموضوع بناء على طلب من المجلس. وقد أشارت في الدراسة المواضيعية إلى أنه حتى العقوبات الموجهة بعناية نحو أهداف معينة ينبغي أن تكون متناسبة وأن تكون مدتها قصيرة بقدر الإمكان وأن تخضع ل ضمانات ملائمة، بما في ذلك لتقديرات أثرها على حقوق الإنسان وللرصد من جانب خبراء مستقلين.

٦١ - وفيما يتعلق بتقدير التكاليف، قالت إنها كانت قد أشارت إلى أهمية إدراج المساعدة التقنية. وسيتضمن التقرير